ماوضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له بهذه الافعال وهو تقرير
الفاعل على صفته ولا اشكال ان هذه الصفة
خارجة من ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع
له لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل وذلك
من طرفيها خارج عنها فخرجت عن الحد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور له
عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه
لاشتمالها على معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والاستمرار والانتقال والدوام في بعضها
ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا تشكل

فلا تشكل ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما
هو موضوع والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان واصبح وصار وامسى واضحى وظل
وبات واضحى وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
ومافتئ بالهمزة وفتي بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن

Copyright © King Saud University